التنمية والبشر

- تطور مفهوم التنمية، دور اقتصاديي العالم الثالث والمنظمات الدولية.
- التنمية بالبشر، تنمية البشر، التنمية من أجل البشر.
- التنمية المتمركزة على الإنسان.

- التعريف العريض للتنمية على أنها توسيع لخيارات البشر.
- كيف تمت ترجمة التعريف العريض للتنمية في شكل أهداف التنمية؟
- كيف يمكن قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف المعلنة؟
- كيف يمكن النظر إلى المراحل التنموية لمختلف الدول؟
- كيف يمكن الربط بين مختلف برامج الدبلوم والتعريف العريض للتنمية؟

- تبلور اتفاق عام حول " يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر".
- يتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان مع المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها :
  - نمو الناتج القومي الإجمالي .
  - أو أنها تزايد متوسط دخل الفرد .
  - أو التصنيع أو أنها التقدم التقني .
  - أو التحديث الاجتماعي .

- وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولي الأمر.

- وفي مثل هذا المنظور فإن التنمية تستوجب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية: كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعى، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول.

من بيان مؤتمر Cocoyoc بالمكسيك 74

"إن اهتمامنا الأول هو إعادة تعريف الهدف الكلي للتنمية. وهذا ينبغي أن لا يكون تطوير الأشياء ولكن تطوير الإنسان. العنصر البشري له حاجات أساسية غذاء، مأوى، لباس، صحة، تعليم، وأن أية عملية نمو لا تقود إلى إشباعها، أو الأسوأ من ذلك تقود إلى تعطيلها، هي تشويه لفكرة التنمية".

سيرز Sears 69 ذكر:

" إن الأسئلة التي تطرح حول تنمية بلد ما، هي ماذا حدث للفقر؟ ماذا حدث للبطالة؟ ماذا حدث للامساواة؟. إذا كانت هذه الأمور الثلاثة قد انخفضت عن مستوياتها المرتفعة فإنه لا يوجد شك بأن البلد المعني هو في فترة تنمية. أما إذا كان واحد أو اثنين وهذه المسائل المركزية قد أصبح أسوأ وخصوصاً إذا كانت الثلاثة كلها قد ساءت، فإنه سيكون غريباً أن نسمي الناتج تنمية حتى ولو كان دخل الفرد قد تضاعف."

- تتأتى الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين :

  - **المصدر الأول** يعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد من تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسعيها .

  - **والمصدر الثاني** يعنى بكفاءة الأداء التنموي، بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد وأن يرتكز على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المعني كشركاء، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر .

- ينطوي مفهوم الحرية، على " العمليات" التي تسمح بحرية اتخاذ القرار وفعل الأشياء، وعلى " الفرص الواقعية " التي تتوفر للناس، كل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية.

- وينشأ "عدم الحرية" عن طريق عدم كفاية العمليات (على سبيل المثال الإخلال بفرص الانتخاب الحر والتصويت) أو من خلال عدم كفاية الفرص المتوفرة للأفراد لتحقيق ما يودون تحقيقه، حتى ولو كان على مستوى الاحتياجات الأساسية (بما في ذلك الفرص الأولية، كالمقدرة على تفادي الوفاة المبكرة أو عدم التعرض للجوع القسري) .

- بالنظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر" ينصب الاهتمام على توسيع "استطاعة"، أو "مقدرة"، الناس ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها .

- يلعب مفهوم "الاستطاعة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريفٍ رفاه الناس وما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموماً .

- يلاحظ في خصوص استخدام "الاستطاعة" لتقييم الأداء التنموي، أنه لم يقصد به وجود معيار وحيد ومحدد لمقارنة وترتيب التجارب التنموية المختلفة. ففي ظل تباين مكونات الحرية، وفي ظل الحاجة للأخذ بعين الاعتبار تفاوت الحريات الشخصية للأفراد، فإنه لا مناص من وجود اتجاهات متضاربة في تجارب التنمية تحول دون التوصل إلى ترتيب كامل لمختلف هذه التجارب. وعلى هذا الأساس فإن النظر إلى عملية التنمية على أنها عملية لتوسيع حريات البشر يرمي إلى إبلاء مختلف جوانب عملية التنمية الاهتمام الذي يليق بكل منها .

- تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة.

- يمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنها الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية الذي يُعنى بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشتمل هذه الحريات على المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.

- يمكن فهم "الوسيلة الرئيسية" على أنها الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية في عملية التنمية الذي يُعنى بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر.

- تكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة ببعضها البعض وأن الحرية في جانب تساعد كثيراً في إضطراد الأنواع الأخرى من الحرية.

- وعلى الرغم من إمكانية استنباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، تم التركيز على خمسة جوانب اعتبرتٍ ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماما خاصاً، وتتميز هذه الحريات الوسائلية بأن كلاً منها يساهم في توسيع استطاعة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها البعض .

- **الحريات السياسية:** بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، التي تتعلق بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديموقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.

- **التسهيلات الاقتصادية:** وتتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق.

- للمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

- تلعب اعتبارات توزيع منافع التنمية دوراً محورياً في العلاقة بين الدخل القومي والثروة، من جانب، واستحقاقات الأفراد والأسر، من جانب آخر. فكيفية توزيع الزيادات في الدخل والثروة بين الأفراد والأسر يترتب عليها فروقات ذات مغزى في الحريات التي يتمتع بها الأفراد.

- **الفرص الاجتماعية:** وتتعلق هذه بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية (تمعن، على سبيل المثال، دور الأمية).

- **ضمانات الشفافية:** وتتعلق هذه بتعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساسٍ من ضمانٍ الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.

- **الأمان الوقائي (الحمائي):** اعترافا بأنه مهما كانت كفاءة تنظيم وعمل النظام الاقتصادى، فإن هناك بعض الناس في حالة من الانكشاف تعرضهم لقدر كبير من الحرمان والمعاناة نتيجة التغيرات الفجائية التي تؤثر سلباً على أنماط حياتهم :

- الأمان الوقائي يعنى بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع مثل هذه الشرائح في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت.

- يشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعى، والمنح الداخلية) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

1) التنمية بالبشر

- وكان هدف الاقتصاد هو تعظيم الناتج الذي يقاس بالناتج القومي الإجمالي أو بناتج الفرد وسرعة نموه، وكذلك رفع إنتاجية العوامل، وكنا في مرحلة يمكن أن نطلق عليها: "التنمية بالبشر".

2) تنمية البشر

- وجاءت مرحلة أكثر تقدماً هي "تنمية البشر"، فركزت على تحسين نوعية عوامل الإنتاج، ومنها العنصر البشري، بالتعليم والصحة بغية رفع إنتاجيته كما ارتفعت إنتاجية عنصر رأس المال بالتقدم التقاني والمكننة. ودرج تعبير "رأس المال البشري" الذي بقي في إطار الرغبة في تعظيم الناتج (سواء على المستوى الوطني أو المنشأة). ولا يهتم كثيرا بتركيب الناتج وتوزيع عوائده.

3) التنمية من أجل البشر

- وفي مرحلة ثالثة، يمكن أن نطلق عليها "التنمية من أجل البشر"، بدأ التركيز على وضع الإنسان غاية للتنمية وليس مجرد أداة في تحقيقها كما كان عليه الحال في المرحلتين السابقتين. وقد حدث تقدم متدرج على أكثر من شكل: إذ بدأ الحديث عن حِسن توزيع ذلك الناتج على عوامل الإنتاج المختلفة وحصة العمل فيه. وعوضاً عن الاهتمام بكم الناتج بهدف تعظيمه، اتجه التفكير إلى قضايا تابعة كالبطالة والتشغيل، وكذلك الحديث عن تركيب ذلك الناتج ومدى تلبيته للحاجات الأساسية لجُمل الناس بغض النظر عن الصعوبات المعروفة لتحديد تلك الحاجات وقياسها أخذاً بعين الاعتبار تنوعها وتغيرها وفق الزمان والمكان، وعدم إمكان التعويض فيها، أو أن افتراض هذا التعويض لا يمثل أمثلة المنافع الاجتماعية من النشاط الاقتصادي.

- وعلى العموم تقسم تلك الحاجات إلى حاجات أساسية مادية فردية: كالغذاء واللباس والمأوى، وحاجات أساسية مادية عمومية: كالخدمات الصحية والتعليم والمرافق العامة، وإلى حاجات أساسية معنوية كالمشاركة والحرية والحقوق الإنسانية والهوية الثقافية.

- وتميز الكتابات في التنمية بين التنمية كحالة (صيرورة) والتنمية كعملية (سيرورة) . ومعظم الكتابات المبكرة في اقتصاد التنمية كانت تفترض حالة من الرفاه مستنداً إلى الاستهلاك الواسع الذي ساد في البلدان المتقدمة واعتبر النموذج الذي يجب على الدول النامية أن تستلهمه والطريق الذي عليها أن تسلكه، فبرزت أفكار (روستو) ومراحل النمو المعروفة.

- وقد استقر مفهوم التنمية هذا لدى الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن بدأ التساؤل حول مفهوم مجتمع الاستهلاك الجماهيري الواسع وهل هو، فعلاً ، الغاية التي على الدول النامية إدراكها والنموذج الذي عليها استلهامه. وكان من أبرز أسباب هذا التحول:

- تزايد الاعتقاد بصعوبة تحقيق تلك الغاية حتى لبلدان ذات موارد كبيرة.
- تزايد عدم المساواة بين الفئات والأقاليم (أفكار لجنة الجنوب وتقرير براندت).
- ظهور نماذج بديلة في التنمية قدمتها الدول الاشتراكية وأفكار الهيمنة والتنمية المستقلة.
- ظهور الاعتبارات البيئية وآثار النمو الجائر في البيئة والموارد والإنسان، ومن ثم في استدامة التنمية (أفكار تقرير نادي روما).

- وبعد أن تراجعت "وصفات التنمية" التقليدية لصالح مقاربات جديدة يمكن تجميع بعضها تحت عنوان "التنمية المتمركزة على الإنسان"، فقد حدثت العودة إلى السوق التي صبغت الفكر الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين وأعادت الاعتبار إلى النظرية الاقتصادية التقليدية – الجديدة.

- إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة قد ترسخ منذ تسعينات القرن الماضي، وأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاريره السنوية عن الموضوع. وكما تغير مفهوم التنمية، فقد تغيرت مؤشراتها؛ فبعد الاهتمام الحصري بالناتج القومي وتفريعاته وضرورة تغطيته بالحسابات القومية على العموم، بدأت حركة المؤشرات الاقتصادية الأوسع (مؤشرات قاعدة ، مؤشرات متزامنة، ومؤشرات تابعة) .

- كما برزت حركة "المؤشرات الاجتماعية" التي تضم مجموعة أوسع من المؤشرات غير المرتبطة مباشرة بالإنتاج لتعبر تارة عن حالة المجتمع وصحته وتارة أخرى عن الرفاه أو عن نوعية الحياة أو مستوى المعيشة أو عن إشباع الحاجات الأساسية مهما تنوعت مكوناتها . ودرج استعمال المؤشرات أو الأدلة المركبةٍ عن جوانب التنمية لتعوض قصور الناتج القومي (الذي هو أيضا مؤشر مركب) في التعبير عن التنمية بمختلف جوانبها . ونشير أخيرا إلى الأهداف الإنمائية للتنمية.

دليل التنمية البشرية

- إن من أبرز ملامح السكان هو مستوى التنمية الذي وصلت إليه بلدانهم ليس من خلال المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها في قياس التنمية فيما مضى وإنما من خلال مؤشرات أكثر استجابة للتغيرات في مفهوم التنمية واتجاهها نحو الإنسان واستدامة رفاهه بل شروط بيئته وبقائه. وقد كان دليل التنمية البشرية أحد أبرز قياسات التنمية في العقد الماضي.

- فالتعريف المعتمد للتنمية البشرية هو أنها "عملية توسيع خيارات الناس" وهي ثلاثة: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها" (UNDP 1993).

- تتمثل أهم محاولة تطبيقية لترجمة التعريف العريض للتنمية في تطوير مؤشر (أو دليل) التنمية البشرية بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لأغراض تقريره السنوي حول التنمية البشرية في العالم.

- يعكس مؤشر التنمية البشرية الإنجازات التي تحققها الدول فيما يتعلق بما يلي :

- **استطاعة الحياة الصحية المعافاة:** ويستدل عليها بواسطة مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

- **استطاعة المعرفة:** ويُستدل عليها بمؤشر مركب من مؤشر معدل المعرفة عند البالغين (بوزن 0.67)، ومؤشر نسبة القيد لإجمالية في كل مراحل التعليم (بوزن 0.33) .

- **استطاعة إشباع الحاجات الأساسية والحياة المهنية:** ويُستدل عليها بمؤشر لوغاريتم دخل الفرد بالمكافئ الشرائي للدولار .

- استند تطوير دليل التنمية البشرية، والمؤشرات الفرعية المكونة له، على مقارنة الإنجاز الذي تحققه كل دولة مقارنة بأحسن وأسوء الدول ، بمعنى قياس الفجوة التنموية ، وذلك حسب المعادلة التالية :

$$I_i = \frac{X_i - \min X_i}{\max X_i - \min X_i}$$

حيث X هي المتغير الذي يدلّ على الاستطاعة المعنية .

- لكل قطر يتم أخذ المتوسط البسيط للمؤشرات الفرعية المنمطة للحصول على مؤشر التنمية البشرية الذي تتراوح قيمته من واحد ، لأعلى إنجاز، إلى صفر ، لأدنى إنجاز.

- لحساب الدليل حدد القيم الدنيا ($minX_i$) والقيم القصوى ($maxX_i$) لكل المؤشرات الفرعية على النحو التالي :
  - العمر المتوقع عند الولادة : 25 سنة ، و 85 سنة .
  - معدل المعرفة : صفر ، 100 في المائة .
  - نسبة القيد في التعليم : صفر ، 100 في المائة .
  - نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالمكافئ الشرائي للدولار : 100 دولار، 40,000 دولار .

- يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليل التنمية البشرية لتصنيف الدول في ثلاث مراحل تنموية على نحو ما يلي .

- **تنمية بشرية مرتفعة** (قيمة دليل التنمية البشرية 0.8 أو أكثر) ، اشتملت هذه المجموعة على 57 دولة عام 2003 كان من بينها أربع دول عربية (تمثل حوالي في دول عربية المائة من إجمالي سكان الدول العربية) هي :

  - قطر (بدليل للتنمية البشرية بلغ 0.849) .
  - الإمارات (0.849) .
  - البحرين (0.846) .
  - الكويت (0.844) .
  - هذا وقد كانت أعلى قيمة قد سجلت للدليل للنرويج (0.963) .

- **تنمية بشرية متوسطة** (قيمة دليل التنمية البشرية أقل من 0.8 وأكثر من 0.5): اشتملت هذه المجموعة على 88 دولة وضحت 12 دولة عربية هي :

- ليبيا : (بدليل للتنمية البشرية بلغ 0.799، وهي أعلى قيمة في هذه المجموعة) .
- عُمان : (0.781) .
- السعودية : (0.772) .
- لبنان : (0.759) .
- تونس : (0.753) .

- الأردن : (0.753) .
- الجزائر : (0.722) .
- سوريا : (0.721) .
- مصر : (0.659) .
- المغرب : (0.631) .
- جزر القمر : (0.547) .
- السودان : (0.512) .

- **تنمية بشرية منخفضة** (قيمة دليل التنمية البشرية أقل من 0.5) ، اشتملت هذه المجموعة على 32 دولة وضمّت ثلاث دول عربية (تُمثل في المائة من إجمالي السكان) هي :

  - جيبوتي (بدليل للتنمية البشرية بلغ 0.495) .
  - اليمن (0.489) .
  - موريتانيا (0.477) .

- على الرغم من كل إخفاقات جهود التنمية خلال فترة ما بعد الاستقلال في الدول النامية ، إلا أنه خلال الفترة 1975 – 2003 حققت 16 دولة من بين 177 دولة انتقالاً من مرحلة تنمية بشرية متدنية إلى تنمية بشرية متوسطة .

- اشتملت هذه الدول ذات الانتقال الإيجابي على دول عربية :
  - عُمان (من مؤشر 0.494 عام 1975 إلى 0.547 عام 1980) .
  - مصر (من 0.439 إلى 0.54 عام 1985) .
  - المغرب (من 0.429 إلى 0.515 عام 1985) .
  - جزر القمر (من 0.48 عام 1980 إلى 0.504 عام 1990) .
  - السودان (من 0.349 إلى 0.5 عام 2000) .

- لقد أقرت قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن 1995 أن غايات هذه التنمية هي ثلاث:
  - مكافحة الفقر
  - توفير العمل المجزي
  - القضاء على الإقصاء الاجتماعي

تطور معدلات معرفة القراءة والكتابة في الوطن العربي وزمر العالم

الدول	لدى البالغين 15 سنة فما فوق%		لدى الشباب 15-24 سنة %		(معدل الشباب/ إجمالي المعدل) 100	
	1990	2002	1990	2002	1990	2002
الدول العربية	50.8	63.3	68.4	81.2	134.6	128.3
الدول النامية	67.3	76.7	85.5	88.1	127.0	114.9
الدول متوسطة الدخل	81.6	89.7	93.7	96.3	114.8	107.4

المصدر: UNDP 2004 HDR, p. 179

تطور دليل التنمية البشرية لزمر العالم 1992 - 2003

	1992	1997	1999	2003
الدول العربية	0.644	0.626	0.648	0.679
الدول النامية	0.570	0.637	0.647	0.694
الدول الصناعية	0.916	0.919	0.928	0.911
العالم	0.759	0.706	0.716	0.741

المصدر: تقارير التنمية البشرية 1995، 1997، 1999، 2005

حالة مؤشرات أهداف الألفية

	الدول العربية*	العالم	الدول عالية الدخل	الدول متوسطة الدخل
معدل إكمال الابتدائي	91	...	...	98
نسبة الإناث في التعليم الابتدائي والثانوي 91/90	79	84	96	84
نسبة الإناث في التعليم الابتدائي والثانوي 02/01	91	...	101	...
معدل وفيات الأطفال تحت 5 لكل ألف مولود حي 1990	77	95	9	51
معدل وفيات الأطفال تحت 5 لكل ألف مولود حي 2002	54	81	7	37
معدل الوفيات النفاسية لكل مئة ألف 2000	165	403	13	106
نسبة الولادات تحت إشراف طبي 1995-2000	70	60	99	80
انتشار الايدز رجال 2001 %	...	0.8	0.3	0.6
انتشار الايدز نساء 2001 %	...	1.3	0.1	0.8
حالات السل لكل مئة ألف ساكن	57	142	18	108
انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد 1990	3.3	4.1	11.8	3.8
انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد 2000	4.2	3.8	12.4	3.4
المدخل إلى المياه المحسنة % من السكان 1990	...	74	...	76
2000	88	81	...	82
المدخل إلى صرف صحي % 1990	...	45	...	47
2000	85	56	...	61
خطوط الهاتف الثابت والمنقول لكل ألف ساكن	159	286	1283	316

المصدر : البنك الدولي WDI 2004 ص 20 .

* الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA

(1) 2000/01 – 03/02 - (2) بالطن المتري

مُعدلات الفقر في عدد من الدول العربية

البلد	وزن السكان	نسبة عدد الرؤوس عند خط الفقر الأدنى %	نسبة عدد الرؤوس عند خط الفقر الأعلى %
مصر	0.523	20.07	49.63
الأردن	0.039	11.70	18.24
المغرب	0.224	9.80	19.00
تونس	0.037	4.10	9.90
اليمن	0.141	41.80	66.90
العينة	1.000	19.355	41.095

المصدر: عبدالقادر ، علي 2004.